الأمم المتحدة

E/2023/73

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 May 2023
Arabic
Original: English

**المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

14 و 15 آذار/مارس 2023

## موجز الاجتماع الثامن الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي

### مذكرة من الأمانة العامة

وفقا لقراري الجمعية العامة 290/67 و 299/70، أعد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الموجز للاجتماع الثامن الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعرضه على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية المجلس. والهدف من الموجز أيضا أن يوجه ويعزز عملية متابعة تمويل التنمية، على النحو الذي كلفت به الجمعية العامة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد عُقد الاجتماع الرفيع المستوى للمنتدى في مقر الأمم المتحدة يومي 14 و 15 آذار/مارس 2023، وشمل مناقشات مركزة تستند إلى الاتجاهات والتقدم والتحديات المحددة في تقرير الأمين العام عن الاتجاهات والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي (E/2023/48). ويعرض الموجز الرسائل والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع. واستنادا إلى المشاركة القوية من جانب واضعي السياسات والممارسين الرفيعي المستوى من جميع المناطق ومن مجالات العمل المتنوعة، يوصى في الموجز بأن يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 بالمضي قدما في تنفيذ الرسائل الرئيسية والتوصيات السياسية التي طرحها منتدى التعاون الإنمائي في خمسة مجالات: (أ) معالجة الضعف بأبعاده المتعددة من خلال تعاون إنمائي أكثر وعيا بالمخاطر؛ (ب) توسيع نطاق التعاون الإنمائي من أجل الصمود أمام المناخ؛ (ج) تقوية التعاون الإنمائي لتعزيز الحماية الاجتماعية بغية التقليل من المخاطر والحد من الضعف؛ (د) تعزيز القدرات للتغلب على الفجوة الرقمية؛ (هـ) تحويل نموذج التعاون الإنمائي بحيث يستجيب بشكل أفضل للاتجاهات والتحديات في سياق العمل على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

220523 100523 23-08208 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# أولا - مقدمة

1 - يؤدي منتدى التعاون الإنمائي دورا بالغ الأهمية في تكييف التعاون الإنمائي الدولي مع البيئة العالمية الجديدة والمتغيرة ومع احتياجات البلدان وأولوياتها الناشئة. وقد انبثق المنتدى عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 وعززته خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ومؤخرا برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا للعقد 2022-2031، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا في 17 آذار/مارس 2022. ويتمتع المنتدى بولاية مميزة يعمل بموجبها على تعزيز التعاون الإنمائي واتساقه وفعاليته وتنسيقه بجميع أشكاله - التمويل، ودعم القدرات، والعمل الجماعي الرامي إلى تغيير السياسات، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين - وعبر مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والأنشطة المتنوعة.

2 - وقد شدد منتدى التعاون الإنمائي لعام 2023 على البعد الإنساني لهذا التعاون، مع التركيز على تجارب الناس الذين تهدف سياسات التعاون الإنمائي وممارساته إلى خدمتهم، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا. وأرسى المنتدى أساسا متينا لإجراءات السياسة الجماعية في عام 2023 في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلا عن قمة أهداف التنمية المستدامة، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد برعاية الجمعية العامة. كما استندت المناقشات إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، بما في ذلك برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا، الذي اعترف بدور المنتدى في إجراء استعراضات منتظمة للاتجاهات والتقدم المحرز في التعاون الإنمائي الدولي.

3 - ودعت البلدان النامية وشركاؤها إلى إحداث نقلة نوعية في نموذج التعاون الإنمائي الدولي لتمكين المواءمة بشكل أفضل مع التحديات والفرص الحالية. وكان هناك تقارب في الآراء يقول بأن التعاون الإنمائي غير مناسب حاليا للغرض ويجب أن يتطور بسرعة لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستجابة بشكل أفضل للأزمات العالمية الحالية، مع العمل في الوقت نفسه على توجيه تركيز قاطع على التحديات التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفا. ويُنظر إلى التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر على أنه نهج أكثر ملاءمة واستراتيجية في السياق الحالي، ويحظى بدعم واسع عبر جميع الفئات المستهدفة. ودُعي أيضا إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، ولا سيما في سياق الأزمات المتزايدة التعقيد التي تتطلب جهودا أكثر اتساقا بين شركاء التنمية. وسُلط الضوء على صدور "حوافز الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والموجهة إلى تنفيذ خطة عام 2030" لما تُتيحه من فرصة لاتخاذ إجراءات فورية، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) معالجة التكلفة العالية للديون والمخاطر المتزايدة لضائقة الديون؛ (ب) التوسع الضخم في التمويل الطويل الأجل والميسور التكلفة من أجل التنمية؛ (ج) توسيع نطاق تمويل الطوارئ ليشمل البلدان المحتاجة. ودعت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون إلى مناقشات موسعة ومعمقة للتوصل إلى توافق في الآراء حول المكونات الأساسية للتحول المطلوب في النموذج وإلى إحداث زخم نحو التنفيذ. كما سُلط الضوء على تعزيز منتدى التعاون الإنمائي والاستفادة الكاملة منه - إلى جانب عملية متابعته، بما في ذلك حوار السياسات ذات الصلة، والبحث والتحليل، وتنمية القدرات - باعتباره حيزا شاملا يمكّن من اتخاذ مثل هذا الإجراء.

4 - ويعرض هذا الموجز الرسائل الرئيسية والتوصيات المتعلقة بالسياسات التالية الصادرة عن منتدى التعاون الإنمائي في خمسة مجالات: (أ) معالجة الضعف بأبعاده المتعددة من خلال تعاون إنمائي أكثر

وعيا بالمخاطر؛ (ب) توسيع نطاق التعاون الإنمائي من أجل الصمود أمام المناخ؛ (ج) تقوية التعاون الإنمائي لتعزيز الحماية الاجتماعية بغية التقليل من المخاطر والحد من الضعف؛ (د) تعزيز القدرات للتغلب على الفجوة الرقمية؛ (هـ) تحويل نموذج التعاون الإنمائي بحيث يستجيب بشكل أفضل للاتجاهات والتحديات في سباق العمل على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## ثانيا - معالجة الضعف بأبعاده المتعددة من خلال التعاون الإنمائي

5 - يمكن للتعاون الإنمائي الدولي أن يساعد البلدان النامية على التعامل مع السياق العالمي الحالي الذي يتسم بأزمات مترابطة ومتقاربة تشمل الأوبئة، وصدمات أسعار الغذاء والوقود، والتقلبات المالية، وتغير المناخ، وهي أزمات متعاضدة تتفاعل فيما بينها. وتكشف هذه الأزمات أوجه الضعف وتزيد من تفاقمها، وهي أوجه ضعف محددة في النظم، وما تواجهه البلدان من فجوات هيكلية، ولا سيما البلدان التي تعاني بالفعل من فجوات في الموارد والقدرات فضلا عن تهميشها التاريخي الذي استبعدها من سياق التقدم الإنمائي. ويجب على الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تركز جهودها بشكل متزايد على الأثر غير المتناسب للأزمات والصدمات على البلدان والناس الأكثر ضعفا، حتى لا يُترك أحد خلف الركب في السعي المعجل لتحقيق الأهداف التي وضعتها خطة عمل أديس أبابا، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

6 - ويساعد التعاون الإنمائي الأكثر وعيا بالمخاطر على استهداف مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود عبر أبعاد متعددة، بما يتماشى مع رؤية خطة التنمية المستدامة العالمية. ونظرا لأن المخاطر تنجم عن تفاعل الضعف والتعرض والأخطار فإن التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر يتعين أن يبدأ بتقييم للأخطار المحتملة وتأثيرها على الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، وبذلك يحدد التعرض الحالي والقدرات على التكيف مع تلك الأخطار. ويترجم ارتفاع التعرض العالي و/أو انخفاض القدرات التكيُّفية إلى أوجه ضعف كبيرة أمام ما يُحتمل من أحداث سلبية. وعندما تكون أوجه الضعف مرتفعة ووقوع الأحداث السلبية، من قبيل أنماط الطقس الضارة الناجمة عن تغير المناخ، مؤكدا، فإن المخاطر تصبح مرتفعة بشكل خاص. ولذلك، فإن من شأن التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر، سواء كان ماليا أو غير مالي، أن يساعد في الحد من تلك المخاطر وتخفيفها عن طريق زيادة القدرات التكيُّفية، والحد من التعرض، وحيثما أمكن، المساعدة على تقليل احتمال وقوع الأحداث الضارة.

7 - ويكتسي التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر أهمية حاسمة لأنه يدعم البلدان النامية في معالجة أوجه الضعف الهيكلية المرتبطة بسياقاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية لبناء قدرتها على مواجهة تحديات المستقبل. وينبغي أن يكون هذا التعاون موجها أيضا نحو أفقر الناس وأكثرهم ضعفا والذين استُبعدوا تاريخيا من الفرص الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب التعاون الإنمائي الأكثر وعيا بالمخاطر لدعم البلدان والمجموعات الضعيفة تحولا في تخصيص الموارد المالية وغير المالية - بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتقاسم المهارات، من بين أمور أخرى - نحو تدابير لبناء القدرة على الصمود لصالح أكثر الفئات ضعفا. ومن المكونات الهامة الأخرى للتعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر إمكانية التنبؤ بالموارد وموثوقيتها، لأن التحولات القطاعية المفاجئة في تخصيص المعونة يمكن أن تؤدي إلى تقويض التخطيط الطويل الأجل اللازم لتدابير بناء القدرة على الصمود.

8 - وينبغي للجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي أن تعزز الوصول إلى تمويل بشروط ميسرة وموثوق ويمكن التنبؤ به دعما لقدرة البلدان النامية على الصمود على الأجل الطويل وقدرتها على اتقاء الصدمات الخارجية. ويهمّ هذا بشكل خاص البلدان التي لديها أوجه ضعف هيكلية في الأبعاد الاقتصادية والبيئية. ونظرا لأن المساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر الأكثر استقرارا للتمويل الخارجي عندما تواجه البلدان النامية أزمات، فإن لديها وظيفة مميزة تتمثل في معالجة أوجه الضعف. وبالفعل، فقد اعتُرف بما تتميز به من مزايا خاصة في خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك في اتفاق باريس. ويجب أن تتماشى المساعدة الإنمائية الرسمية والأشكال المالية الأخرى للتعاون الإنمائي، بما في ذلك الأشكال المختلطة والمبتكرة لتمويل التنمية الناشئة من الجنوب العالمي، مع الأولويات والسياقات المحددة للبلدان النامية. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمساعدة المالية التي لا تؤدي إلى تفاقم أعباء الديون الثقيلة الواقعة بالفعل على كثير من البلدان النامية.

9 - ولمؤسسات الأعمال الخيرية دور محوري تؤديه كشريكة في التعاون الإنمائي في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن تساعد في استهداف مخاطر وأوجه ضعف محددة. ومن حيث الحجم، فإن قلة من المؤسسات الخيرية العالمية تتفق على قدم المساواة مع أكبر الجهات المانحة في قطاعات معينة (مثل الصحة والتعليم). وبالإضافة إلى حجم الموارد، فإن بعض الخصائص التي تميز المؤسسات الخيرية كمكمل للمصادر الأخرى لتمويل التنمية تتمثل في قدرتها على دعم الابتكار وتقبل مزيد من المخاطر المحسوبة لصالح أفكار وحلول جديدة تدعم التنمية المستدامة؛ وفي درجة الاستقلال النسبي وبساطة التخطيط واتخاذ القرار داخل هذه المؤسسات؛ وإمكانية إقامة شراكة وثيقة مع المنظمات والحركات المجتمعية كأقران على مستوى المجتمع المدني. ويعمل قطاع الأعمال الخيرية على تطوير منصات جديدة للتعاون استجابة للفجوات في الهيكل المالي الدولي.

10 - وتواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أوجه ضعف مشتركة معينة. وهي كثيرا ما تكون في الخطوط الأمامية لكثير من الأزمات العالمية (على سبيل المثال، تغير المناخ والأزمة المالية العالمية للفترة 2008-2009)، على الرغم من أن هذه البلدان لم تكن مساهمة رئيسية في خلق تلك الأزمات. ولذلك، يلزم أن يركز شركاء التعاون الإنمائي تركيزا أقوى بكثير على مواطن ضعف النظم المحددة لدى تلك البلدان. وأشار المشاركون إلى أنه على الرغم من الزيادة القياسية الإجمالية في المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب الحرب في أوكرانيا، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نموا ولأفريقيا انخفضت بشكل كبير في عام 2022. ويشدد ذلك على أهمية حسن التوقيت وضرورة التركيز على البلدان الضعيفة. ومن شأن الوصول المعزز إلى تمويل ميسّر موثوق ويمكن التنبؤ به أن يدعم قدرة البلدان النامية على الصمود على الأجل الطويل وأن يساعدها على اتقاء الصدمات الخارجية. كما يمكن لهذه البلدان أن تستفيد من تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

11 - وأشارت البلدان المتوسطة الدخل التي ترتفع لديها مستويات الضعف - ومنها كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية - إلى أن استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كتدبير لدعم التنمية، بما في ذلك التأهل للحصول على تمويل ميسر، لا يأخذ في الاعتبار تأثير الصدمات على اقتصاداتها ومجتمعاتها. ويمكن لمؤشرات البيانات التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أن تساعد على نحو أفضل على إرشاد صنع السياسات ومواءمة التعاون الإنمائي مع احتياجات التنمية المستدامة. وتعيش غالبية فقراء العالم في البلدان ذات الدخل المتوسط، حيث يمكن أن يكون معدل انتشار الفقر مرتفعا للغاية؛ علاوة على ذلك،

تؤكد العوامل الهيكلية والتحديات المرتبطة بـــ "فخ" الدخل المتوسط على أهمية دعم البلدان المتوسطة الدخل في أوقات الأزمات والتخفيف من مخاطر هذه الأزمات وإدارتها. وقد قُدم كثير من المســـاعدات المتعلقة بالجائحة للبلدان المتوسطة الدخل على شكل قروض، مما يمكن ان يطرح صـعوبات أمام البلدان المعرّضـة لمخاطر المناخ والديون.

12 - وفي الوقت نفسه، يقوم كثير من البلدان المتوسطة الدخل ببناء مؤسساتها وبنيتها الأساسية الخاصة للتعاون الإنمائي الدولي للعمل مع البلدان النامية الشـريكة الأخرى، حيث اسـتُفيد من دروس مميزة من هذه المبادرات ومن خبرات تلك البلدان في أدوار متنوعة ضـمن شـراكات التعاون الإنمائي. وسـلط المشـاركون الضـوء على أنه يمكن تعزيز هذه الجهود القطرية والإقليمية من خلال زيادة فرص الحصـول على التمويل والمساعدة التقنية بشروط ميسرة من خلال إصلاح الهيكل المالي الدولي.

13 - ومن شأن اعتبار الضـعف معيارا إضـافيا لتعزيز الوصـول إلى التعاون الإنمائي، وكذلك في توجيه التخصيص، أن يسهم في إنصاف وفعالية التعاون الإنمائي. ويمكن لتطوير مؤشر للضـعف المتعدد الأبعاد، على النحو الذي اقترحته في البداية إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصـغيرة النامية (مسـار سـاموا) وتمشيا مع العمل الجاري للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصـغيرة النامية، أن يؤدي إلى تطبيق الجهات المانحة لمعيار يُسـتكمل به معيار نصـيب الفرد من الدخل القومي. ومن ثم فإن من شأن هذا المؤشر أن يسهم في تعاون إنمائي يتلاءم بشكل أفضل مع أوجه الضعف المتعددة الأبعاد. كما يمكن لاســتخدام مؤشــر متفق عليه دوليا أن يوفر فرصـــة للبلدان للإبلاغ عن أوجه ضـعفها بشـكل أفضـل باسـتخدام مقاييس موحدة، مع أن هناك شواغل مسـتمرة تتعلق بتوافر البيانات الداعمة والتحدي المتأصل المتمثل في وضع مؤشرات البيانات والمقاييس المتنوعة.

14 - وينبغي أن يبدأ تجديد التعاون الإنمائي تحقيقا لزيادة الفعالية في مواجهة التحديات الحالية بالأولويات المحددة للبلدان النامية - فضـــلا عن المخاطر وأوجه الضـــعف - على النحو المبين في خطط واسـتراتيجيات التنمية الوطنية وفي القدرات والمؤسـسـات القائمة. ويمكن تمكين هذا التعاون الإنمائي الفعال الأكثر وعيا بالمخاطر من خلال قيام البلدان النامية بتصـــميم وتنفيذ ســـياســـات وأدوات التعاون الإنمائي (من قبيل ســـياســـات التعاون الإنمائي الوطنية، وأطر النتائج القطرية، وبيانات التعاون الإنمائي ونظم المعلومات، والمنتديات الوطنية لأصـحاب المصـلحة المتعددين ومحافل الشـراكات). علاوة على ذلك، يمكن لأطر التمويل الوطنية المتكاملة واسـتراتيجيات الاسـتثمار الوطنية أن تلعب دورا مهما في ربط موارد التعاون الإنمائي باحتياجات التمويل الإجمالية.

15 - وللتمكن من تغطية الاحتياجات والأولويات المحددة لمختلف الفئات الضـعيفة بشـكل كامل، ينبغي أن يعكس التعاون الإنمائي المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لأصـحاب المصـلحة المتعددين. وعلى هذا الأسـاس، تسـتطيع البلدان النامية وشـركاؤها في التنمية تسـخير إمكانات نَهج المجتمع بأسـره بشـكل أكمل بتعزيز المسـاهمة والمشـاركة والانخراط في التنفيذ من جانب فئات مختلفة، منها النسـاء والشـباب والشـعوب الأصـلية والأشـخاص ذوي الإعاقة، فضـلا عن ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبحثية والقطاع الخاص. ويمكن أن يؤدي إدراج هذه الفئات بشكل هادف في عمليات التنمية إلى تعزيز البيانات والمعلومات حول المجموعات المهمشة المستبعدة من صنع السياسات والقرارات.

16 - ويؤدي عدم المساواة بين الجنسين والافتقار إلى الإدماج الكامل والهادف للمرأة في تخطيط وتنفيذ التعاون الإنمائي إلى نتائج إنمائية غير فعالة وغير مستدامة. وفي حين أن النساء عادة من أكثر الفئات تعرضا للصدمات الاقتصادية والبيئية وأشدها تأثرا بها، فإنهن في كثير من الأحيان أول من يستجيب عند وقوع كارثة. ويجب أن يكون التعاون الإنمائي موجها بشكل أفضل لدعم النساء والفتيات من خلال سد فجوات المساواة بين الجنسين؛ وإزالة الحواجز الهيكلية القائمة؛ وتعزيز وصول المرأة إلى التعليم والمعرفة والحماية الاجتماعية الشاملة والتمويل والتكنولوجيا والتنقل والأصول الأخرى.

## ثالثا - توسيع نطاق التعاون الإنمائي الفعال من أجل الصمود أمام المناخ

17 - لا يواكب التعاون الإنمائي من أجل الصمود أمام المناخ الاحتياجات المتزايدة. ويستدعي القصور الهائل في تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، إلى جانب التمويل الحالي للمناخ بصورة غير متوازنة جغرافيا، زيادة التمويل المحسن من أجل الصمود أمام المناخ، الأمر الذي يمكن أن يدرَّ أربعة أضعاف استثماراته وأن يولد فوائد جانبية أخرى[1]. وعلى مدى العقد الماضي، كلف تغير المناخ العالمَ أكثر من 1,3 تريليون دولار بسبب الأضرار المباشرة، ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم خلال العشرين عاما القادمة[2].

18 - وتؤدي الاختلالات في توفير التمويل المتعلق بالمناخ إلى خلق تحديات أمام البلدان النامية في مواجهة أزمة المناخ. وسلطت المناقشات الضوء على أن معظم التمويل الحالي للمناخ يتسم بأنه "يُجمع ويُنفق داخليا"، وعلى أن توزيع التمويل المتعلق بالمناخ، في جميع أنحاء العالم، يجرى بشكل غير متساو بين المناطق والقطاعات. فقد جُمع وأنفق أكثر من 75 في المائة من تدفقات التمويل العالمي للمناخ داخليا ضمن الاقتصادات المتقدمة، مما يمثل تحديا للاقتصادات النامية التي ليس لديها إلا إمكانات محدودة للوصول إلى التمويل[3]. وجغرافيا، بينما تلقت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية 75 في المائة من إجمالي التمويل، فإن المناطق الأقل مساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري هي الأكثر عرضة لتغير المناخ، مثل إفريقيا، حيث تلقت أقل من 5 في المائة من التمويل المتعلق بالمناخ. علاوة على ذلك، على الصعيد العالمي، كانت الاستثمارات في التكيف والصمود أقل بكثير من الاستثمارات الخاصة بالتخفيف[4].

19 - ويجب الوفاء بالتزامات تمويل المناخ، وتوسيع نطاقها، وتوجيهها بمزيد من الفعالية بما يتماشى مع احتياجات البلدان. وقد حُددت أهداف تمويل المناخ، وعلى وجه الخصوص التكيف مع المناخ، خلال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على أنه لا يزال يتعين تحقيق هذه الأهداف. وهناك حاجة إلى نهج ابتكارية أكثر فعالية تقترن بخطوات عملية يمكن أن تتخذها البلدان والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على حد سواء لتحسين وصول البلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ إلى

(1) انظر موقع الوقاية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، "يمكن توفير 4,2 تريليونات من الدولارات من خلال الاستثمار في بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود، وفقا لتقرير جديد للبنك الدولي"، تحديث، 19 حزيران/يونيه 2019.

(2) انظر Felix Felix Suntheim and Jérôme Vandenbussche, "Equity investors must pay more attention to climate change physical risk"، مدونة صندوق النقد الدولي (صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة، 29 أيار/مايو 2020).

(3) انظر Climate Policy Initiative, "Global Landscape of Climate Finance 2021"، كانون الأول/ديسمبر 2021.

(4) المرجع نفسه.

التمويل بشروط ميسرة. وتقدم مبادرة بريدجتاون لإصلاح الهيكل المالي العالمي نهجا ملموسا لضمان مطابقة التمويل الصحيح مع الحافظات المختلفة المتعلقة بالصمود أمام المناخ. وبموجب المبادرة ومن أجل التخفيف، يُقترح حشد القطاع الخاص لمكافحة الانبعاثات، في حين أن القروض الميسرة يمكن أن تركز على جهود التكيف والمنح المستهدفة للخسائر والأضرار. كما تركز الخطة على ضمان قيام المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدورها لتعزيز الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ ومراعاة ضائقة الديون في البلدان الأكثر عرضة للكوارث المناخية، بما في ذلك البلدان ذات الدخل المتوسط. وشدد المشاركون على أهمية ضمان النظر في المبادرات الملموسة، من قبيل مبادرة بريدجتاون، بالاقتران مع المناقشات بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان التعاضد بينهما.

20 - وللتمويل الدولي العام أهمية محورية لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتعتبر الموارد من المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل الميسر من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أساسية للاستثمارات الطويلة الأجل التي تركز على المناخ. ولا يتماشى تركيز القطاع الخاص القصير الأجل على الأرباح عادة مع المنظورات الطويلة الأجل اللازمة لمبادرات التكيف مع المناخ. وفي حين أن التمويل الخاص يمكن أن يكون مكملا للتمويل العام، يجب أن يستمر التركيز على تعبئة التمويل العام الجديد والإضافي من أجل الصمود أمام تغير المناخ. وهناك حاجة إلى التعاون الوثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص للحفاظ على الالتزام بدعم الموارد العامة الموجهة للمناخ. ومن الأمثلة في هذا الصدد، مرفق الصمود والاستدامة المنشأ حديثا والتابع لصندوق النقد الدولي، والذي شُكِّل بغية تمويل الإصلاحات القطرية التي تهدف إلى مواجهة تغير المناخ. ويعتبر مرفق الصمود والاستدامة أول أداة مالية طويلة الأجل ينتجها صندوق النقد الدولي، وقد حُدد له تاريخ استحقاق بعد 20 عاما وفترة سماح مدتها 10,5 سنوات بمعدل فائدة منخفض للغاية. ويستهدف صندوق النقد الدولي 100 بليون دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة لهذا المرفق. وتبلغ الالتزامات الخاصة به حاليا 40 بليون دولار أمريكي[5].

21 - ولا تزال الشروط والتصنيفات التي تفرضها المصارف والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف تشكل عائقا كبيرا أمام وصول البلدان النامية إلى الموارد اللازمة والمتاحة لتحقيق الصمود أمام تغير المناخ. ولاحظ بعض المشاركين أن الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعكس سياسة جغرافية عفا عليها الزمن. فصنع القرار ينحرف نحو أفضليات البلدان المتقدمة، ولا تتاح لأصوات البلدان النامية إلا مساحة غير كافية. وشدد بعض المشاركين على أن الشروط والمعايير لا تتماشى مع قدرات وأولويات البلدان النامية، مما يؤدي إلى تحمياها أعباء أخرى تتعلق بإدارة الكوارث والتعافي منها. وتشكل شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بالحوكمة عقبة كبيرة. ومع قيام البنك الدولي بتوسيع نطاق تمويله للتكيف مع المناخ، فإن من الصعب للغاية تلبية الشروط التي يتم بموجبها منح هذه القروض. وفي الوقت نفسه، سلط مشاركون آخرون الضوء على أن هذه المؤسسات إنما أنشئت في الأصل لمواجهة مجموعة مختلفة جدا عن التحديات التي نواجهها اليوم، وشددوا على الحاجة إلى مزيد من النقاش لإصلاح الهيكل المالي الدولي لضمان أن تكون هذه المؤسسات أكثر قدرة على الحركة في الاستجابة للمخاطر المعقدة.

22 - ويعتبر صندوق الخسائر والأضرار إنجازا بالغ الأهمية للبلدان النامية. وسيتطلب تشغيل الصندوق تعميق الثقة والتضامن بين الدول. وقد جرى التشديد على أهمية تمويل الخسائر والأضرار، في الدورة السابعة

(5) انظر صندوق النقد الدولي، "مرفق الصمود والاستدامة"، متاح على الموقع: www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/Resilience-Sustainability-Facility-RSF.

والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من خلال إنشاء صندوق لدعم التعافي من آثار تغير المناخ والكوارث الناجمة عنه. وتعمل اللجنة الانتقالية على قدم وساق لهيكلة الصندوق وتشغيله بحيث يمكنه معالجة الفجوات في الهيكل الحالي لتمويل المناخ وضمان حصول البلدان الأكثر ضعفا على الموارد المطلوبة في الوقت المناسب. وأشار عدة مشاركين إلى أن الغرض من الصندوق هو إيجاد موارد جديدة للخسائر والأضرار، وليس إعادة توجيه الأموال الحالية المخصصة لاحتياجات التكيف والتخفيف. وفي حين أن بعض البلدان خصصت بالفعل موارد جديدة للخسائر والأضرار، لا تزال هناك مخاوف، مع تشغيل الصندوق، بشأن ما إذا كانت ستصدر أية التزامات جديدة وإضافية.

23 - ويجب أن يصل تمويل المناخ إلى المستوى المحلي لإشراك جميع أصحاب المصلحة وتحقيق الأثر الكامل للتعاون الإنمائي من أجل التكيف مع تغير المناخ. وقد سُلط تركيز كبير على أهمية إشراك وحشد جميع أصحاب المصلحة في برامج الصمود أمام المناخ للتمكن من الوصول إلى أكثر الفئات ضعفا مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية. ويمكن للحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص المساعدة في ضمان إدارة المخاطر واستيعاب التكيف مع تغير المناخ في التخطيط وتنفيذ السياسات. على أن المناقشات أشارت أيضا إلى أنه في حين أن إشراك أصحاب المصلحة أمر بالغ الأهمية من حيث المبدأ، إلا أنه يعني من الناحية العملية أن المزيد من التمويل المتعلق بالمناخ يجب أن يصل مباشرة إلى المجتمعات الضعيفة. وفي هذا الصدد، أعطى ممثلون من الشعوب الأصلية مثالا على تمويل المانحين لحماية الغابات، فقد بلغ هذا التمويل 1,7 مليون دولار، ولم يوجه إلا 7 في المائة فقط من مجموع الالتزام إلى السكان الأصليين الذين لديهم معارف وممارسات محددة يمكن أن تدعم أهداف المشروع[6]. وبدلا من ذلك، قُدم التمويل لمنظمات أخرى لم تكن على دراية بواقع التحديات التي تواجه مجتمعات السكان الأصليين، مما أدى إلى برامج لا تتلاءم مع احتياجات مجموعات الشعوب الأصلية. وعلى هذا فإن التمويل المباشر أمر بالغ الأهمية، لا سيما بالنسبة لنساء وشباب الشعوب الأصلية، وهو يتماشى مع مبادئ تمويل الشعوب الأصلية على النحو الذي حدده منتدى المنتدى الدولي للشعوب الأصلية خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين. وأوصي بالشفافية في توزيع الأموال وآليات التمويل من خلال استخدام البيانات المتعمقة (بما في ذلك عدد المشاريع التي تقودها الشعوب الأصلية).

24 - وسُلط الضوء على الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ باعتباره ضروريا لبناء التأهب للكوارث وللتعافي منها. وأكد بعض المشاركين أن الكوارث الطبيعية تكلف أكثر من 18 بليون دولار أمريكي سنويا كأضرار تصيب البنية التحتية في البلدان المنخفضة الدخل[7]. ودعا العديد من المشاركين إلى استثمار ما لا يقل عن 1 تريليون دولار أمريكي سنويا في البنية التحتية المستدامة، بما في ذلك عن طريق الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة بحيث يمكن تقديم قروض للبلدان النامية أقل تكلفة من أجل الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية. واقترح بعض المتحدثين أن على منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أن تقدم الدعم لإعداد المشاريع لأغراض الاستثمار في البنية التحتية المستدامة.

(6) انظر مجموعة ممولي حيازة الغابات، *وتعهد حيازة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية*، التقرير السنوي 2021-2022، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

(7) انظر موقع الوقاية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، "يمكن توفير 4,2 تريليونات من الدولارات من خلال الاستثمار في بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود، وفقا لتقرير جديد للبنك الدولي"، تحديث، 19 حزيران/يونيه 2019.

25 - وشدد المشاركون على أنه بالنظر إلى حجم أزمة المناخ، فإن الجمود الواضح في المناقشات المتعلقة بتمويل المناخ يشكل مصدر قلق بالغ. ودعوا إلى تجديد الحماس وتعزيز تعددية الأطراف لإيجاد حلول مبتكرة لتمويل المناخ. كما سلط الضوء على التواصل الفعال بخصوص التعاون الإنمائي من أجل الصمود أمام المناخ، بما في ذلك من خلال السياسات القابلة للتنفيذ والبيانات الشفافة ومنتديات المناقشة، باعتبارها سبلا مهمة لفتح المجال اللازم لشمول جميع أصحاب المصلحة، وتوليد التفكير الإبداعي، واكتساب الدعم السياسي لمبادرات الصمود أمام المناخ.

## رابعا - تقوية التعاون الإنمائي لتعزيز الحماية الاجتماعية بغية التقليل من المخاطر والحد من الضعف

26 - ينبغي أن يكون تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أولويات التعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر، نظرا لما لهذه النظم من دور حاسم في مساعدة الناس على التغلب على عدم اليقين والأزمات. ويمكن لأوجه الضعف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعمر والجنس والإقامة والعرق والإعاقة وحالة المواطنة أن تشكل تعرُّضَ الفرد للمخاطر. وتعمل نظم الحماية الاجتماعية الشاملة كعناصر استقرار تلقائية حيثما وجدت قبل أن تبدأ الأزمات. لذلك، يجب أن تكون نظم الحماية الاجتماعية القوية متوفرة بحيث يمكن تقديم حماية كافية وشاملة ومراعية للمنظور الجنساني لجميع الناس.

27 - وبدعم من التعاون الإنمائي بأشكاله المتنوعة، يمكن استدامة الابتكارات في برامج الحماية الاجتماعية التي وُضعت أثناء الجائحة، والبناء عليها والتعلم منها. ولهذا أهميته بشكل خاص في مواجهة ارتفاع الطلب المستمر الناجم عن أزمة تكلفة المعيشة في العديد من البلدان، مما أدى إلى تعقيد جهود التعافي من الجائحة. وتضمنت الابتكارات في نظم الحماية الاجتماعية في البلدان النامية، فيما تضمنته، آليات المعالجة عن بعد لنقل الاستحقاقات، وزيادة استخدام الرقمنة، والأخذ بأشكال جديدة من الشراكات لتقديم الخدمات، وتوفير أشكال جديدة من الحماية، مثل المساعدة في دعم تكاليف الطاقة المنزلية، والأطر التنظيمية المحدثة لتحسين الشمول (الأمر الذي يدل عليه، على سبيل المثال، إدخال العمال غير الرسميين في الحماية الاجتماعية). وقد جرى تعزيز العديد من هذه المبادرات من خلال نهج تعاوني وتكاملي بين الوزارات الحكومية ومؤسسات القطاع العام، وكذلك شركاء التنمية، والاستفادة من الأدوات والموارد المتاحة لدعم نظم الضمان الاجتماعي الفعالة.

28 - وتتطلب نظم الحماية الاجتماعية تمويلا ملتزما حتى تكون فعالة وشاملة ولكي تساعد على بناء قدرة المستفيدين على الصمود. وتعتبر السياسات المالية والنقدية التكميلية ضرورية لضمان تعبئة الموارد المحلية المطلوبة لدعم نظم الحماية الاجتماعية. ويمكن أن تواجه البلدان التي تعاني من أوجه ضعف متعددة الأبعاد صعوبات في الحفاظ على نظم مناسبة للحماية الاجتماعية باستخدام التمويل المحلي وحده. علاوة على ذلك، يكافح كثير من البلدان النامية لحماية برامج الحماية الاجتماعية خلال الفترات الاقتصادية الصعبة، وفي مواجهة الصدمات غير المتوقعة، والتضخم، وضغوط التقشف. وسلط عدة مشاركين الضوء على أن تقليص الإنفاق الاجتماعي الحالي والأساسي وتأخير الاستثمارات في الناس لأغراض المستقبل ليس مجرد قصر نظر وضار بصحة الناس ورفاههم فحسب، إذ أن من المرجح أن تؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة تفاقم أوجه الضعف بين الناس وأن تثبت أنها أكثر تكلفة على الأجل الطويل.

29 - وستحتاج البلدان النامية إلى دعم دولي لتعزيز تخصيص الموارد للإنفاق الاجتماعي الأساسي ولنظم الحماية الاجتماعية. وقد اتسعت فجوة تمويل الحماية الاجتماعية العالمية منذ جائحة كوفيد-19 ولا تزال واسعة بشكل خاص في أفريقيا وبعض بلدان آسيا. وتتمثل إحدى الأولويات في زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية على شكل منح مخصصة مباشرة لبرامج الحماية الاجتماعية. والهدف الأطول أجلا هو التركيز على بناء مؤسسات أكثر قدرة على الصمود لمواجهة الأزمات المستقبلية، وكذلك التركيز على ما يقابل هذه المؤسسات من برامج للحماية الاجتماعية "واعية بالمخاطر". وستدعم هذه البرامج التحولات العادلة إلى إنشاء اقتصادات لديها قدر أكبر من العمل الرسمي والاستدامة ومراعاة الاعتبارات الجنسانية والشمول. ويمكن لشركاء التنمية دعم البلدان النامية من خلال تعزيز الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي. كما يمكنهم تعزيز تنفيذ المسرّع العالمي للوظائف والحماية الاجتماعية في التحولات العادلة على المستوى القطري. ومع تدفق كثير من المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية للحماية الاجتماعية عبر القنوات المتعددة الأطراف، فإن المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، تؤدي دورا بالغ الأهمية في معالجة فجوة التمويل ودعم الأهداف الطويلة الأجل لنظم الحماية الاجتماعية القادرة على الصمود.

30 - ودعما لنظم الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة، تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة مالية وتقنية لتطوير نظم بيانات ونظم إحصائية أقوى ولإيجاد المهارات اللازمة لإدارتها. وتساعد البيانات والمعلومات والنهج المبتكرة - بما في ذلك من خلال الفرص التي توفرها الرقمنة - على توفير تغطية الحماية الاجتماعية بكفاءة وفعالية. فبدون الوصول إلى بيانات موثوقة حول احتياجات السكان والموارد المتاحة، لا يمكن للحكومات اتخاذ قرارات مستنيرة حول أفضل السبل لتخصيص موارد الحماية الاجتماعية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم الكفاءة وعدم المساواة في التغطية، مما يترك الفئات الضعيفة من السكان دون الدعم الذي تحتاج إليه. ويمكن للرقمنة أن تمكّن من تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية بشكل أكثر استهدافا وشفافية وكفاءة وفعالية من حيث التكلفة، ويعطي كثير من البلدان النامية أمثلة على الابتكار الرقمي في هذا القطاع. كما يمكن للرقمنة أن تحسن الشفافية في توزيع الفوائد، وأن تقلل من احتمالات الفساد والاحتيال.

31 - إن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية لتمكينها من مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية مشروع معقد ويتطلب موارد مالية وتقنية وبشرية متنوعة. ولذا، لا يمكن لأي بلد أن يفعل ذلك بمفرده، فالتعاون أمر أساسي. وللمنتديات المتعددة الأطراف، مثل منتدى التعاون الإنمائي وشراكات التعاون الإنمائي، أهميتها في تعزيز الحوار والتفاهم وتيسير أو تخصيص الموارد المالية والمساعدة التقنية وبناء القدرات في هذا القطاع. ويعتبر التعلم من الأقران وتبادل المعرفة، لا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك التعاون والتعلم "الدائري" - عناصر مفيدة بشكل خاص لتحقي تقدم البلدان النامية. وسيكون موضوع دور التعاون الإنمائي والدعم الذي تقدمه طرائقه المتنوعة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية مدخلات مهمة في المناقشات حول تجديد عقدنا الاجتماعي، مع تكييفه مع تحديات هذا القرن، بما في ذلك في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقترح عقده في عام 2025.

## خامسا - تعزيز القدرات للتغلب على الفجوة الرقمية

32 - مع نمو الاقتصاد الرقمي، أصبحت التوصيل بالإنترنت ضروريا. وشدد المشاركون على مخاوفهم إزاء الافتقار إلى هذا التوصيل في البلدان النامية مما يقوض قدرتها على المشاركة الكاملة في الاقتصاد

الرقمي. وقد تجاوزت قاعدة مستخدمي الإنترنت عالميا 5,3 بلايين شخص[8]، ويمثل الاقتصاد الرقمي الآن أكثر من 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي[9]، وهو بمثابة قوة دافعة حاسمة للتنمية الاقتصادية والابتكار الصناعي في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يستمر الافتقار إلى الوصول إلى الإنترنت لما يقرب من 3 بلايين شخص، معظمهم من البلدان النامية، وهذا يضاعف الفجوة الرقمية ويستلزم سدها سريعا لتعزيز تطوير اقتصادات متكاملة في المناطق النامية[10].

33 - وينبغي أن يدعم التعاون الإنمائي البلدان النامية لتوسيع نطاق وصولها إلى البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا. وتهدد سرعة وتائر الرقمنة ومداها غير المسبوق بتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، حيث يكافح الأفراد الذين تعتبر إمكانيتهم محدودة أو معدومة للوصول إلى التقنيات الرقمية من أجل المشاركة الكاملة في الاقتصادات والمجتمعات الرقمية المتزايدة. علاوة على ذلك، تؤثر الفجوة الرقمية بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة من السكان وتؤدي إلى تفاقم عدم المساواة، بالاستبعاد من الاقتصادات الرقمية، ولذلك تكاليف اقتصادية كبرى خاصة بالنسبة للنساء. وعلى المستوى القطري، لا تزال هناك فجوات رقمية كبيرة في جميع مراحل التنمية، وهي تزداد تعقدا بفعل عوامل الضعف المتعددة، لا سيما الاعتبارات الجنسانية والشباب والشعوب الأصلية.

34 - ويجب على الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي إعطاء الأولوية للاستثمار في سد الفجوة الرقمية. وتُظهر الأبحاث أن العالم لا يحتاج إلا إلى حوالي 430 بليون دولار للارتفاع بالذين تخلفوا عن الركب إلى مستوى من الاتصال يعزز قدراتهم ومقدرتهم الرقمية[11]. وهناك حاجة إلى الاستثمارات لبناء المهارات الرقمية للأفراد ليكونوا "مواطنين نشطين رقميا"، ما يُعرَّف بأنهم يمكنهم استخدام التكنولوجيا والانخراط الكامل بأمان في المجتمع الرقمي. على أن المستوى الحالي للاستثمار لا يرقى إلى مستوى تحقيق التوصيل الشامل. لذلك، هناك حاجة إلى دعم إضافي من المؤسسات المالية الدولية لحشد التمويل الإنمائي لتلبية الطلب المتزايد على البنية التحتية الرقمية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلا عن دعم جهود الرقمنة.

35 - وينبغي أن تكون التكنولوجيا أداة للشمول وليس للاستبعاد. ويطلق الشمول الرقمي العديد من الفوائد والفرص الإنمائية، بما في ذلك إنشاء قنوات اتصال جديدة، والوصول الرقمي إلى المعلومات والخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الإنتاجية، وفرص العمل، والابتكار، والمشاركة المدنية. وشدد المشاركون على أن ينبغي أن تتوفر لدى كل بلد القدرة على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وأن على التعاون الإنمائي أن يستجيب للاحتياجات الحالية في هذا المجال. وأشيرَ تحديدا إلى زيادة الاستثمارات في نشر البنية التحتية الرقمية لتيسير الحوكمة الإلكترونية والتجارة ومنصات تقديم الخدمات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون إلى ضرورة مراعاة الأثر البيئي للتحولات الرقمية واتخاذ التدابير لضمان استدامتها.

(8) انظر الاتحاد الدولي للاتصالات، الإحصاءات، 2022. متاح على www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx.

(9) انظر Jerry Haar,, "Closing the digital divide", Wilson Center, Insight & Analysis، 21 نيسان/أبريل 2023.

(10) انظر المنتدى الاقتصادي العالمي، "ما يقرب من 3 مليارات شخص غير موصولين بالإنترنت: إليكم هذه الخطوة نحو سد الفجوة الرقمية"، 23 أيار/مايو 2022.

(11) انظر الاتحاد الدولي للاتصالات، *توصيل البشرية بالإنترنت: تقييم احتياجات الاستثمار توصيل البشرية بالإنترنت بحلول عام 2030* (جنيف، آب/أغسطس 2020).

36 - وينبغي جعل الشمول الرقمي مأمونا ومضمونا لجميع المستخدمين لحماية الفئات الأكثر ضعفا. ونظرا لإحراز تقدم كبير نحو التحول الرقمي الشامل والمسؤول والمستدام، فإن من الضروري أن يكون الشمول الرقمي مأمونا وآمنا لجميع المستخدمين، الأمر الذي يمكن ان يتطلب تعزيز الأنظمة وزيادة الوعي بالأضرار عبر الإنترنت. ويظل الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية والأمن المتعلق بالبنية التحتية الحيوية للمعلومات شواغل لدى المشاركين، وقد شجعوا المزيد من الاستثمار وبناء القدرات في هذا المضمار. ودعا البعض إلى إجراء تقييم شامل للآثار الواسعة النطاق للتكنولوجيا على المجتمع والبيئة والأفراد. ويجب مراعاة الآثار الإيكولوجية والمتعلقة بالطاقة، بالإضافة إلى متطلبات الموارد لتعدين البيتكوين، وأجهزة الكمبيوتر العملاقة، والذكاء الاصطناعي، والتخزين السحابي، إلى جانب تكاليفها الفعلية على المجتمع والبيئة. علاوة على ذلك، رأى العديد من المشاركين أن من الأهمية بمكان تنظيم وكبح القوة والثروة المتزايدة للشركات التكنولوجية الكبرى فضلا عن ضمان احترام حقوق الإنسان. ودعا ممثلو المجتمع المدني الأمم المتحدة إلى إنشاء عملية شفافة وتشاركية تقودها الدول الأعضاء لتقييم التقنيات الجديدة ومعالجة عواقبها السلبية على المجتمع والبيئة والأفراد.

37 - ويتطلب استمرار الفجوات بين الجنسين في قطاعي التكنولوجيا المالية والرقمية اتخاذ إجراءات عاجلة. فالنساء والفتيات يُستبعدن عادة من قطاعي التكنولوجيا المالية والرقمية. وتشير التقديرات إلى أن استبعاد النساء من خطة التنمية الرقمية كلف 1 تريليون دولار في العقد الماضي، ولن تشهد هذه التكلفة إلا ارتفاعا بحلول عام 2025 إذا استمر المسار الحالي. ويشمل الاستثمار المطلوب أيضا بناء المهارات الرقمية لتصبح النساء والفتيات مواطنات رقميات نشطات قادرات على استخدام التكنولوجيا بصورة نشطة وآمنة وعلى الانخراط في المجتمعات الرقمية. كما أن من الضروري محو الأمية الرقمية، بما في ذلك محو الأمية المالية الرقمية والتوعية بالسلامة في هذا المجال. ولذا، حث المشاركون الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي على تنفيذ تدابير تزيد من المعرفة الرقمية والمالية، بما في ذلك الحساب، بين الفئات المهمشة.

38 - وللتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية محورية للنهوض بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتدريب هذه البلدان عليها. وتعد مضاعفة الجهود من خلال التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من خلال نهج يراعي الفجوات المتعددة والمتقاطعة لعدم المساواة، أمرا ضروريا لتحقيق توصيل شامل وهادف ويمكن الحصول عليه. ويمكن أن يروج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لنقل التكنولوجيا والاستثمار في الموارد البشرية التي بوسعها أن تساعد بدورها في سد الفجوة الرقمية. ومن الضروري أيضا التعلم من الأقران وتبادل المعرفة بينهم، بما في ذلك تبادل التجارب والدراية التي يتم تحصيلها طوال رحلة التنمية الرقمية لكل بلد. كما أن من الأولويات تعزيز القدرات الرقمية، وخاصة لدى الشباب.

39 - وينبغي أن تكون الرقمنة عاملا مُسرِّعا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون سد الفجوة الرقمية أولوية للمناقشات الجارية حول الاتفاق الرقمي العالمي، لأغراض اتفاق محتمل في قمة المستقبل في عام 2024. ودعا المشاركون إلى إجراء مناقشات لتحسين التقدم الحالي دون أي تحفيز للمنافسة على الموارد النادرة التي لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعوا إلى التوصل إلى نتائج واضحة وملموسة يمكن أن تدعم البلدان في مسيرتها نحو التحولات الرقمية الشاملة. ودعا العديد

من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى إنشاء آلية دولية لتطوير التكنولوجيا لضمان أن تستفيد البلدان النامية أيضا من الفوائد التي يوفرها التقدم في العلوم والتكنولوجيا.

## سادسا - تحويل النموذج بحيث يستجيب بشكل أفضل للاتجاهات والتحديات في سياق العمل على تحقيق خطة عام 2030

40 - بناء على جدول أعمالنا المشترك، أكدت المناقشات في الاجتماع الثامن لمنتدى التعاون الإنمائي لعام 2023 أننا في نقطة انعطاف في التاريخ تتطلب تعزيز وتسريع تعاون إنمائي عالي الأثر وعالي الجودة يتماشى بشكل أفضل مع التحديات والفرص الحالية. وستتطلب الاستفادة من نقطة الانعطاف هذه تضامنا وتفكيرا متجددا بين الشعوب والحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين. وأشار عدة مشاركين من البلدان المتوسطة الدخل إلى أن مفهوم التعاون الإنمائي الدائري يعكس بشكل أفضل ما لديها من تجربة في التعلم المتبادل وتقاسم الدراية بين البلدان النامية والمتقدمة في تصديها الجماعي للتحديات المشتركة التي تواجهها الفئات الأكثر ضعفا.

41 - وتوفر الأمم المتحدة منبرا عالميا ينبغي أن تناقش فيه التحديات والفرص في مجال التعاون الإنمائي الدولي وأن يجري التعامل معها بطريقة جماعية، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كشركاء متساوين ينضم إليهم أصحاب المصلحة المعنيون. ويعتبر منتدى التعاون الإنمائي حيزا اتفقت الدول الأعضاء على تنفيذ الولايات ذات الصلة فيه، ودعا العديد من المشاركين إلى أن لا يكون دور المنتدى مستداما فحسب، بل أن يجري تعزيزه أيضا. وأعربت بلدان متقدمة ونامية من جميع المناطق عن تقديرها للمنتدى كحيز (غير تفاوضي) عالي القيمة لإجراء مناقشات شاملة وصياغة معايير وسياسات بشأن تعاون إنمائي عالي الجودة وعالي الأثر. ويمكن للمنتدى أن يدعم التحول المطلوب في نموذج التفكير والتقدم الإنمائيين، وأن يربط بين حوار السياسات العالمي والعمل المبتكر في التعاون الإنمائي على جميع المستويات. وسيعزز المنتدى دوره، كمنصة عالمية شاملة، في جمع الأفكار وتحسينها لتوسيع نطاق التعاون الإنمائي عالي الجودة وعالي الأثر لدعم البلدان والشعوب الأكثر ضعفا نحو تحقيق الأهداف القصيرة والطويلة الأجل على حد سواء. وستساعد الجولة التالية من عملية استقصاء المنتدى، التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في دورها كأمانة للمنتدى، وهي عملية ستبدأ في النصف الثاني من عام 2023، في توليد الأدلة والرؤى والأفكار بشأن زيادة مواءمة التعاون الإنمائي مع احتياجات الفئات الأكثر ضعفا في سياق المشهد الحالي للمخاطر والطلبات المتزايدة لبناء القدرة على الصمود.

42 - ويلزم توفير مستويات غير مسبوقة من التمويل، العام والخاص على السواء، وأشكال أخرى من التعاون الإنمائي إذا كان للبلدان النامية والمجتمع العالمي ككل أن يجتازا بنجاح الأزمات الحالية وأوجه الضعف المرتفع إزاء الديون والحيز المالي المحدود للغاية، مما يفرض قيودا كبيرة على قدرة البلدان النامية على الاستثمار في التنمية المستدامة. وتتطلب التحديات الحالية حزمة حوافز تحويلية لأهداف التنمية المستدامة، وهو ما اقترحه مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة. وتدعو الخطة إلى عدد من الإجراءات التي يمكن تحقيقها، بما في ذلك زيادة قدرها 500 بليون دولار سنويا لتحقيق خطة التنمية المستدامة

لعام 2030[12]. ومن شأن ذلك أن يساعد في التعويض عن الأوضاع التمويلية المتدهورة وأن يمكن البلدان النامية من زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة. وتتناول حزمة الحوافز كلا من الاحتياجات العاجلة القصيرة الأجل واحتياجات تمويل التنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتدعو إلى زيادة هائلة في تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك الدعم الإنساني والإجراءات المناخية، من خلال التمويل الميسر وغير الميسر.

43 - وينبغي أن يعطي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023 المعني بالتنمية المستدامة، المنعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، زخما جديدا للتعاون الإنمائي الواعي بالمخاطر يساعد على تعزيز القدرة على الصمود لدى البلدان والشعوب الأشد ضعفا. فالتعاون الإنمائي بجميع أشكاله، المالي وغير المالي، بحاجة إلى زيادة عاجلة. وفي حين أن الاتفاقات العالمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، توفر أساسا متينا لاتخاذ الإجراءات اللازمة وتعزيزها، يكتسي أهمية بالغة التضامنُ العالمي المعزز والالتزامُ بالبناء على النظم القطرية وأطر السياسات والقدرات الوطنية والمحلية وتعزيزها.

(12) الأمم المتحدة، "حوافز الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والموجهة إلى تنفيذ خطة عام 2030"، شباط/فبراير 2023.